

# نسبة الحجة إلى أبه قال الوير لا تصح

محمد العابد الفارسي، الأستاذ بجامعة القرويين

حافظ مكتبة الجامعة

السبع لابن مجاهد فليس بدعا أن يتولى هذا الشرح أيضا تلميذه ابن خالويه لأنه ابن عصره الف في معظم فروع المعرفة السائدة فيه ، ومن ذلك علم القراءات ومن أجل هذا ألف ابن خالويه كتابه الحجة ليدلسي بدلوه بين الدلاء وكل الذين ترجموا لابن خالويه أكدوا أن له كتابا في القراءات ، ثم قال :

والسؤال الذي يرد هنا لم لم يشتهر ابن خالويه بالحجة ولم لم يذكر هذا في كتب الرواة في حين ذكروا أن له كتابا في القراءات . . .

أقول قد يرجع ذلك إلى أن الكتاب « الحجة » هو في القراءات فاستغنوا بذكرها عن كلمة الحجة . قلت جميع ما كتبه المحقق هنا في الدليل الأول لا يثبت الفرض المطلوب لأن كونه من تلامذة ابن مجاهد وكونه برع في الدراسات القرآنية وألف فيها لا يكفي ذلك دليلا على إثبات نسبة كتاب الحجة له ، وأما كونه ليس بدعا أن يؤلف في الموضوع كما فعل معاصروه أبو علي وغيره ، فصحيح ولكن المسألة مسألة اثبات لا مسألة احتمال وتخمين ، ومن المعلوم أن ابن خالويه ألف في القراءات وذكر منها مترجموه عدة كتب مثل : البديع وكتاب مختصر شواذ القراءات وغير ذلك مما سمي في ترجمته ، فلماذا أجمع أصحاب الطبقات على عدم ذكر كتاب الحجة ، وأما كون كتاب الحجة من كتب القراءات فاستغنوا بذكرها عن كتاب الحجة فنحن نتساءل لماذا لم يذكروا كتاب الحجة الذي هو أفيد لها لو ثبت واستغنوا بذكره عن باقي كتبه في القراءات ، لعدم التمريح عليه بالمرة والاقتصار على ما هو أقل منه نائدة يكاد يكون واضحا في عدم ثبوت هذه النسبة .

( 2 ) قال المحقق : وما لي أذهب بعيدا ولا بين خالويه كتب عديدة لم ترد في كتب الطبقات وابن

أرى لزاما على أن اتحدث بصفة خاصة عن الفعل الذي مقدمه المحقق الدكتور عبد المال سالم مكرم في المقدمة التي كتبها من كتاب الحجة ، حيث قال : « اقتضى منهج التحقيق أن أوثق هذا الكتاب لئلا أكد من نسبته لابن خالويه لأن هناك سحبا من الشك في نفوس بعض المعاصرين من حيث نسبة هذا الكتاب إلى ابن خالويه » ثم حصر المحقق دليل هذا الشك في كونه لم يرد في كتب الطبقات التي تعرضت لذكر ابن خالويه وانتاجه وإن ذكرت له موضوعات أخرى في فن القراءات حملت أسماء مختلفة ولم يحمل واحد منها اسم الحجة . إلا أن المحقق لم يذكر هؤلاء المعاصرين الذين تشككوا في صحة هذه النسبة ولو عرفوا لامكننا الإطلاع على رأيهم الكامل في الموضوع بكل دقة ولتأني للباحث معرفة حجة أو على الأقل شبهه التي أوقعته في هذا الشك .

وقد حاول المحقق أن يبرز رأيه في تثبيت هذه النسبة بعد دراسات قام بها لهذا الكتاب ومع باقي مؤلفات ابن خالويه فاستنتج بإيمان لا يتطرق إليه الشك أن نسبة هذا الكتاب لابن خالويه صحيحة . وقد حصر دليل الإثبات في نقط ثمان نستعرضها بإيجاز ثم نقف بنظرنا حول كل نقطة من نقط أدلته .  
قال :

( 1 ) تلمذة ابن خالويه لابن مجاهد فرضت عليه أن يحيا في الدراسات القرآنية ويتمكن منها ويلم بالقراءات ويدافع عنها ، ثم قال :

وابن مجاهد حين ما سبغ السبعة وألف كتابه القراءات السبع شرحه أبو علي الفارسي وسمى شرحه بالحجة ثم اختصره أبو محمد مكي ، قال المحقق فإذا كان أبو علي الفارسي بشرح القراءات

ولو نسبيا ، اما النقل عن ابن مجاهد وابن الانصار وغيرهما من الاعلام الذين سبقوه فليس دليلا على ثبوت النسبة كما هو بديهي .

( 6 ) قوله : ومن ادلة التوثيق ان الاعلام الذين سجلهم ابن خالويه في كتابه انهم كانوا يسبقونه منه زمانا كما يدل على ان الكتاب لم يؤلف بعد عصر ابن خالويه ، نقول هذا من الاستدلالات الواهية ومتى كان النقل عن اعلام سابقين في الزمان دليلا على تثبيت نسبة كتاب لشخص معين ما لم تقم ادلة خارجية على تصحيح هذه النسبة .

( 7 ) قول المحقق : ومن الادلة تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن خالويه ، لاخرى مع بعض نصوص الحجة . قال : ولا ابالغ اذا قلت ان هناك نصوصا باساليبها وكلماتها في هذه المؤلفات هي بعينها في كتاب الحجة ثم اورد بعض الشواهد على ذلك من كتاب القراءات لابن خالويه المخطوط بالجامعة العربية الى ان قال :

وبمقارنة هذه النصوص يتبين ان كتاب القراءات يحتوي على نصوص كثيرة متقاربة من نصوص كتاب الحجة مما يدل على ان مؤلف الكتابين واحد . نقول هذه المشابهة او المقاربة بين النصوص لا تفيد شيئا في الواقع ومجرد لقاء الباحث نظرة على كتاب الحجة لابي علي الفارسي المعترف به من الجميع مع مراجعة ما قاله النحويون والقراء والمفسرون الاقدمون والمعاصرون للفارسي ولابن خالويه يجد ان جميع تلك النصوص متشابهة ومتقاربة في المعنى وحتى في اللفظ في بعض الاحيان ومع ذلك التشابه والتقارب لا يمكن ان نستدل بذلك على اثبات نسبة كتاب معين لشخص معين بمجرد التشابه والتقارب لاسيما وكتاب القراءات هو بنفسه في حاجة الى اثبات خاص ، ومن المعلوم ان بعض الكتب المنسوبة الى ابن خالويه وقع القدح في صحة نسبتها كما وقع في كتاب الشجر ، والحق انه من تصنيف ابي زيد اللقوي صاحب كتاب النوادر في اللغة كما اورد المحقق نفسه .

( 8 ) الدليل الثامن من عند المحقق مما يحاول به اثبات كتاب الحجة لابن خالويه . قدم النسخ قال : وتاريخ نسخ كتاب الحجة الذي قمت بتحقيقه قديم لانه نسخ سنة 496 وهو تاريخ قريب من عصر المؤلف بمائة وستة وعشرين عاما في حين بعض كتبه الاخرى نسخت سنة 600 وسنة 772 قال : وذلك يؤكد ان كتاب الحجة اقدم كتاب في مجال النسخ من الكتب الاخرى ، ثم قال : ان الكتاب نسخة فريدة احتفظت

خالويه اشار الى بعضها مثل كتابه في اسماء الله الحسنى نقول : هذا كلام من نمط سابقه فان كتاب الحجة جدير بان يذكر في اول قائمة كتب ابن خالويه لو صحت النسبة وحيث لم يذكر في كتب الطبقات ولا ذكر في باقي كتب ابن خالويه لهذا دليل على عدم صحة نسبته اليه لان كتب الطبقات لم تذكره ولان ابن خالويه لم يشر اليه في تضافيف كتبه .

( 3 ) الادلة في نظر المحقق ان التسمية بالحجة من عمل المتأخرين وان التسمية جاءت متأخرة عن تأليف كتاب الحجة لابن خالويه وحتى كتاب الحجة لابن علي الفارسي لم يقدمه ابو علي لعهد الدولة باسم الحجة الخ .

لا ادري ماذا يقصد الاستاذ المحقق من هذه النقطة الثالثة . ولا ادري ما هو مبنع اثر تاخير التسمية في موضوع اثبات النسبة او عدم اثباتها .

على اننا نؤكد ان النسخ المتبقية التي توجد من كتاب الحجة لابي علي الفارسي مكتوب بظفر اول ورقة من اجزائه بخط عريق في القدم من نسخة كان يمتلكها الحافظ الحجة ابو الحسن علي بن محمد الشاري ما صورته : الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . فمن ابن الجزم بان ابا علي الفارسي لم يسم كتابه بالحجة وقد اطبقت فهارس الاشياخ الاقدمين على تسمية كتاب ابي علي الفارسي بكتاب الحجة وكذلك اطبقت نقول اشياخ القراءات في كتبهم على هذه التسمية ولم يشر واحد منهم على ان التسمية من وضع غيره .

( 4 ) الادلة قول المحقق : التنافس العلمي في عصر ابن خالويه يفرض عليه ان يؤلف كتاب الحجة في القراءات وانا لا ادري ما وقع هذا الدليل والتنافس العلمي ولو بلغ ما بلغ لا ينتج مثل هذا الفرض المشكوك فيه من اصله ، وقد وقع التنافس في كثير من الفنون في عصره وام يؤلف ابن خالويه في جميع تلك العلوم المتنافس فيها .

( 5 ) خامس الادلة قوله : ومن اوضح ادلة التوثيق لهذا الكتاب ونسبته لابن خالويه تشابه أسلوبه ومنهجه مع مؤلفات ابن خالويه الاخرى وجمل المحقق هذا الاسلوب والمنهج محصورا في الايجاز والاختصار وفي اشياء اخرى ذكرها . نقول ان الاسلوب والمنهج الذي كان سائدا في عصر ابن خالويه لم يكن خاصا به بل كان عاما لدى الشخصيات التي تعلمت لابن مجاهد وابو علي الفارسي في كتبه لم يكن يتبع غير طريقة الايجاز

بها مكتبة طلعت رقم 134 قرأمت وقد أشار اليهيا بروكلمان على كتابة تاريخ الأدب العربي . ثم قال : وقد حاولت العثور على نسخة اخرى حتى يتيسر التحقيق ويتجلى الغموض . ثم قال اخيرا : هذا وانفراد الحجة بنسخة واحدة في مكتبات العالم لا يتقص من قدوه ولا ينزل به من مكانه ولا أدل على ذلك من هذه العجزة التي ذيلت بها الصفحة الاخيرة من الحجة وهي « قوبل وصحح بأصله المكتوب منه ولكن ابن ذهب هذا الاصل اقول يعني المحقق ذهب هذا الاصل لان ظاهرة ضياع الكتب وفقدانها ليست غريبة عن لغتنا العربي ه .

وهكذا نلاحظ ان ما قام به جناب المحقق من محاولات لاثبات نسبة الحجة لابن خالويه لا يصمد امام البحث العلمي ، فتاريخ النسخ المكتوب باخر نسخة الحجة التي امتددها المحقق لا يمكن الاعتماد عليه حيث ان النسخة عارية عن اسم الناسخ ولو ذكر لا يمكن البحث عنه ومعرفة وزنه وقيمته زيادة على ان الخط ليس من الخطوط المتداولة في القرن الخامس الهجري يعرف هذا بالبداية من له خبرة بالخطوط وتطوراتها والمقابلة المذكورة لا تفيد أي شيء لان كاتبها مجهول ، وقد هودتنا المصادر العلمية بالاندلس وغيرها ان الناسخين يذكرون الاصول التي اعتمدها في نسخهم مع التمرير باصحابها وذكر الاسانيد التي توصلهم الى مؤلفيها ثم يذكرون المقابلة والسماع والطباق وتاريخ كل دولة من دول المقابلة ومع من كان يقابل وهذا شيء لا نجده مقتضورا في كتب الاقدمين على كتب التفسير والحديث بل نجده كذلك واضحا في كتب النحو واللغة والاداب ، وهذا ابو علي الصديقي محقق كتب الحديث نراه يطبق منهجه في كتب اللغة والنحو وسائر الفنون الاسلامية ، وهم وقفنا على نسخ من كتاب سيبويه بلغت الدرجة في الاتقان واجادة الرواية مع كتب السماع ، وهذه فهرسة الكاتب الراوية ابن بكر بن خير الاموي الفاسي يعطي فيها المثال الواضح والنموذج المثالي لعمل الاندلسيين في هذا الباب ، ونرى ابن خير يذكر في كتب القراءات التي يرويها باسانيد كتاب الحجة لابن علي الفارسي هكذا :

كتاب الحجة لاختلاف القراء رحمهم الله تأليف ابي علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي النسب السوي المولد النحوي رحمه الله حدثني به شيخنا الخطيب ابو الحسن شريح بن محمد المقرئ ( صفحة 42 طبع مدريد ) كما ذكر في الصفحة نفسها : كتاب اختصار الحجة المذكور تأليف ابي عبد الله محمد بن شريح بن احمد المقرئ رحمه الله وقد اكثر ابن

خير من ذكر اعطت الكتب الكبرى في مصورها الاولى بالنسبة للمشاركة والمشاركة كما ذكر كتاب المنتخب في اختصار كتاب الحجة للفارسي تأليف ابي محمد مكي ابن ابي طالب ولم تعرج الفهرسة المذكورة ولا غيرها من الفهارس والمعاجم وطبقات القراء على كتاب الحجة المشهور لابن خالويه ، وفي خزائن القرويين بقية من اجزاء هذا الكتاب العظيم الذي خلفه ابو علي الفارسي معجزة من مفاخر هذا العقل الوهاب العالم بأسرار اللغة العربية ومقاييسها وفي هذه البقية عنوان احد اجزائه المكتوبة في الرق .

الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . واسفله : لملي بن محمد بن علي الشاري نفعه الله به . وبالاسف الشديد لم يبق من هذه النسخة المتينة الا بقايا لا تتجاوز اوراقا معدودة ، ولكن من لطف الله وجود نسخ تامة في الشرق الاسلامي في دار الكتب والمكتبة الاهرية وقد طبع منه الجزء الاول بتحقيق العالم علي النجدي ورفاقه .

فالذي يظهر لنا اذن بعد تتبع ملاحظات الاستاذ المحقق في خصوص اثبات نسبة كتاب الحجة لابن خالويه لان ذلك لا يمكن من طريق التمهيص العلمي ، لما لا يمكن ان نفيه عنه نفيا قاطعا ، والذي تميل اليه النفس هو ان كتاب الحجة هذا احد المختصرات التي اختصر بها كتاب الحجة الاضائي لابن علي الفارسي لعالم مجهول والذي جعلنا نبيل الى نفي هذه النسبة هو ان جميع المصادر التي ترجمت ابن خالويه لم تذكر في قائمة كتبه تأليف الحجة ولم يعرج اصحاب المعاجم والفهارس وطبقات القراء عليه ، ومن المعروف امتناء الاندلسيين والمغاربة والمشاركة بين القراءات وتصفحهم الدقيق لكل ما كتب في الفن في العصور السابقة ، وروايتهم ذلك بالاسانيد القوية ، ولم نر فردا منهم اشار اليه ولا لمح الى وجوده ، اما التعليل بظاهرة ضياع الكتب وفقدانها حتى لم يبق الزمان الا على نسخة واحدة ، فهذا يمكن قبوله لو ذكر الكتاب ولو مرة في مصدر من المصادر القديمة لاسيما ونحن نعرف قائمة طويلة من الكتب الضائعة لسبب من الاسباب ولكن في الوقت نفسه نجزم بنسبة الكتاب الضائع لصاحبه المعين بسبب تعدد ذكره في المصادر والاشارة اليه وحيدا لو كانت نسخة مكتبة طلعت التي مر عليها المحقق نسخة علمية عليها سماعات وقراءات بخطوط علماء معروفين في التاريخ لو كان ذلك لوقع بعض الاطمئنان .